S/PRST/2002/21

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
23 July 2002
Arabic
Original: English

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٥٨٢ لمجلس الأمن المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتقرير الذي قدمه رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ عن الوضع القانوني للمحكمة وباحتمالات إحالة بعض القضايا إلى محاكم وطنية (S/2002/678).

”ويدرك المجلس، كما فعل في مناسبات أخرى (في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، مثلا) أن المحكمة ينبغي أن تركز عملها على مقاضاة ومحاكمة القادة المدنيين والعسكريين وشبه العسكريين الذين يشتبه في كونهم مسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، بدلا من التركيز على أطراف ثانويين.

”لهذا فإن مجلس الأمن يؤيد الاستراتيجية الشاملة الواردة في التقرير من أجل إحالة قضايا تنطوي على متهمين من المستويين المتوسط والأدنى إلى السلطات القضائية الوطنية المختصة باعتبار أن ذلك سيكون على الأرجح أفضل طريقة للسماح للمحكمة بتحقيق أهدافها الحالية المتمثلة في إنجاز جميع الأنشطة المتعلقة بالمحاكمة في المحكمة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٨. ويدعو المجلس الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى المساهمة، حسبما يقتضيه الأمر، في تعزيز الأجهزة القضائية الوطنية للدول التابعة ليوغوسلافيا السابقة بغية تيسير تنفيذ هذه السياسة.

230702 230702 02-49145 (A)
0249145

”ويحيط مجلس الأمن علما بتوصيات المحكمة بشأن إنشاء دائرة محددة، بناء على اقتراح الممثل السامي للبوسنة والهرسك، في إطار محكمة الدولة للبوسنة والهرسك، للتعامل مع الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ويقف مجلس الأمن على أهبة الاستعداد للنظر نظرا بنّاء وإيجابيا في هذه المسألة عندما تتوفر تفاصيل أكثر عن الترتيبات المقترحة. ويحيط المجلس علما أيضا باعتزام المحكمة تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بها بغية تيسير إحالة القضايا إلى السلطات الوطنية المختصة.

”وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره“.